عبد المنعم علي عيسى

«قمة العشرين»: «ممر هندي» لمواجهة «الحزام الصيني»

شهدت مجموعة «العشرين» انطلاقتها الأولى شهر كانون الأول من العام ١٩٩٩ عندما صدر بيان عن اجتماع جرى في برلين، وضم وزراء المالية ومحافظي البنوك لعشرين دولة تحتل المراكز ما بين ١ و٢٠ على لائحة ترتيب الاقتصادات العالمية، كان بمنزلة إعلان عن ولادة المجموعة التي استمرت اجتماعاتها على منوالها السابق، أي على مستوى وزراء المال سنوياً حتى العام ٢٠٠٨، وهي جاءت انعكاساً للأزمات الاقتصادية الحاصلة نهاية التسعينيات من القرن الماضي، والتي شكلت الأرضية والقاعدة لأزمة العام ٢٠٠٨ التي قادت طبيعياً لرفع مستوى التمثيل في اجتماعات مجموعة «G20» إلى مستوى الرؤساء والقادة، في فعل طبيعي قياساً لكون ما يجري فيها، وكذا في «G7»، و«منتدى دافوس» جنباً إلى جنب كمنابر أخرى يكاد يكون محددا لمجمل التحولات الجارية على امتداد العالم، بعيداً عن مؤسسات النظام العالمي الذي توافقت دول المعمورة عليه في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وفيه، مثلاً كان صوت دولة مثل لاوس في «الجمعية العامة للأمم المتحدة» يعادل صوت دولة كالولايات المتحدة الأميركية، ما يحتم على الأخيرة، ونظيراتها المالكات لأدوات القوة الهروب إلى مؤسسات أو تكتلات تعطي أصوات الدول «الثقل» الذي تستحقه.

شهدت قمة «G20» التي انعقدت في نيودلهي يومي ١٠ و١١ أيلول الجاري اختلافاً كبيراً عن نظيرتها التي انعقدت العام الماضي في مدينة بالي بإندونيسيا، في العديد من المخرجات التي آلت إليها كل منهما، وفي الذروة منها الموقف من الحرب الدائرة في أوكرانيا، مع لحظ أن القمتين هما الوحيدتان اللتان انعقدتا ما بعد اندلاع الصراع الغربي– الروسي على الأرض الأوكرانية، ففي الوقت الذي صدر فيه عن قمة «بالي» بيان شديد اللهجة تجاه روسيا، وهو أدان «بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا»، جاء البيان الصادر عن قمة «نيودلهي» ليناً بدرجة لافتة تجاه هذه الأخيرة حتى إنه لم يأت على ذكرها بالاسم في معرض مروره على «المعاناة الإنسانية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا»، وتلك دلالة على متغير حدث تجاه التعاطي الغربي مع الحدث، وهو الذي استدعى بالضرورة حضور كل ذلك «اللين»، ومن المؤكد هو أن ذاك المتغير لا يندرج في سياق تغير الرؤية الغربية تجاه الصراع ولا تجاه النظرة الغربية للمآلات التي يجب أن يصير إليها.

يصح القول هنا إن غياب الرئيس الصيني شي جين بينغ عن «نيودلهي» كان كاشفاً لذلك المتغير، فمن دون شك كانت بكين قد استشرفت التوافقات التي سبقت القمة والتي كانت تشير إلى تناغم أميركي – هندي اعتد هو الآخر بنظائر له مع آخرين، وهي في مجملها ترمي لخلق «منافس» لدى جار آسيوي يمتلك العديد من المقومات للعب مثل دور كهذا ناهيك عن أن ثمة عوامل تندرج في سياق جيوسياسي وتاريخي قد يبرزه بوضوح أن الهند عضو في تحالف «كواد» الذي يضمها إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا واليابان وهو مصمم أساساً لوقف التمدد الصيني في آسيا والمحيط الهادئ، الأمر الذي يجعل من هذا «الجار» راغباً للانخراط في «اللعبة» التي تهدف لإحداث تحول جيوسياسي وازن في منطقة ما انفكت تستكمل شروطها لتصبح مركز الثقل العالمي الجديد.

الاستشراف الصيني ظهر بوضوح عندما عبرت بكين قبل نحو أسبوعين من انعقاد قمة نيودلهي عن خشيتها من «توجه أميركي جديد» وهو يرمي إلى «إطلاق حرب باردة جديدة» كتلك التي سعرتها واشنطن مع الاتحاد السوفييتي ما بين ١٩٤٥ – ١٩٨٩، لكن مع تبديل اسم هذا الأخير بالصين هذه المرة، والخشية إياها أضحت واقعاً ما بعد قمة نيودلهي، أو في مناخاتها على وجه أدق، حيث جرى الإعلان عن مشروع «الممر الاقتصادي» على هامش شراكة أكبر للبنية التحتية العالمية والاستثمار «PGII» التي تشارك في رئاستها كل من واشنطن ودلهي، وبموجب المشروع سيتم إنشاء شبكة من السكك الحديدية التي تربط ما بين الهند وأوروبا مروراً بالشرق الأوسط، إضافة إلى الربط بين الدول المشاركة بطول البيانات وخطوط الأنابيب وكذا العديد من ملحقات البنية التحتية الأخرى.

هذا المشروع أي «الممر الاقتصادي» وجد لكي يكون منافساً لمشروع «الحزام والطريق» الذي أطلقته بكين في سياق صعودها الاقتصادي قبل نحو عقد من الزمن، ومن المؤكد أن بكين قرأت فيه سعياً غربياً لسلبها لقب «مصنع العالم» الذي يجيد مديروه «تسويق» منتجاته، كما قرأت فيه من دون شك، تراصفاً هندياً يتماهى مع الغرب في مسعاه هذا الأخير، وكلا الأمرين سيكونان ثقيلي الوطأة على منطقة باتت شديدة الحساسية في التوازنات العالمية، وثقيلي الوطأة أيضاً على عالم بات من المؤكد أنه يمر بمرحلة انتقالية شديدة الخطورة، وأن تجاوزها بسلام يتطلب تفاهمات كبرى بين «عمالقته»، الأمر الذي لا يبدو متوافراً حتى الآن في ظل مضي الغرب بنسج سياسات تقوم على ضرب القوى الإقليمية ببعضها بعضاً، تماماً كما فعل منتصف التسعينيات من القرن الماضي عندما قام بتشجيع باكستان لإطلاق قنبلتها النووية كموازن للقنبلة الهندية التي سبقتها بأشهر فحسب، تمكيناً لهيمنته على العالم، أو بمعنى أدق لإطالة أمد تلك الهيمنة التي شهدت منذ نحو عامين تهتكات عدة في نسجها من النوع الذي يشير إلى قرب الإعلان عن تمزقها.

الحادية عشرة منذ بدء بغداد استعادة مواطنيها منه

٧٠ عائلة عراقية من أسر «داعش» تستعد لمغادرة «مخيم الهول» إلى بلادها

التحضير لإخراج ٧٠ عائلة عراقية من المخيم نحو بلادها، لتكون هذه الدفعة هي الثانية في أقل من أسبوع بعد أن تم إخراج ١٧٤ عائلة قبل أيام (عن الانترنت)

بعد أن تم إخراج ١٧٤ منهم قبل أيام، تستعد ٧٠ عائلة من أسر تنظيم داعش الإرهابي العراقية للخروج من «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» بريف الحسكة الشرقي نحو بلادها.

وذكر موقع «أثر برس» الإلكتروني أمس، أنه يجري التحضير لإخراج ٧٠ عائلة عراقية من المخيم نحو بلادها، لتكون هذه الدفعة هي الثانية في أقل من أسبوع بعد أن تم إخراج ١٧٤ عائلة قبل أيام، والحادية عشرة منذ أن بدأت بغداد باستعادة مواطنيها من المخيم.

وحسب الموقع، فإن عملية النقل تتم في حافلات عراقية وبالتنسيق بين الحكومة الاتحادية في بغداد وما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بحجة محاربة تنظيم داعش، إذ يدخل وفد من العراق ليحدد العائلات التي سيتم نقلها نحو «مخيم الجدعة» الواقع إلى الجنوب من محافظة نينوى العراقية، إذ يخضع من يتم نقلهم لبرامج إعادة تأهيل قبل أن يتم دمجهم مرة أخرى في مجتمعاتهم الأصلية.

وأوضح الموقع، أن عمليات النقل السابقة التي كانت في ١٠ دفعات بدأت في العام الماضي، تم فيها نقل ٥٥٦٠ مواطناً عراقياً أغلبيتهم من النساء والأطفال، مشيراً إلى أن أغلبية العراقيين الموجودين في «مخيم الهول» هم من المرتبطين بتنظيم داعش بشكل أو بآخر، ومتأثرين بعقائده المتشددة.

والأحد الماضي التقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، مع مبعوث الأمين العام الخاص إلى سورية غير بيدرسون، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى لاجتماعات الدورة ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك الأميركية.

وأكد الوزير حسين خلال اللقاء «موقف بلاده الداعي إلى ضرورة إيجاد حل نهائي للأزمة السورية وفقاً للقرارات الدولية ذات العلاقة»، مشيراً إلى أهمية حسم موضوع «مخيم الهول» ومشاركة الدول في إعادة مواطنيها لما يشكله المخيم من خطر داهم على أمن العراق والمنطقة.

وشدد على أهمية دعم وتمويل الدول المستضيفة للاجئين السوريين على أراضيها ومشاركة المجتمع الدولي في تحمّل أعباء توفير الاحتياجات الأساسية لهذه الشريحة الحساسة، إذ يستضيف العراق مئات الآلاف من المواطنين السوريين ويعاملون معاملة المواطن العراقي على أراضيه.

وأكد أن «العراق مدرك تماماً حقيقة الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب في سورية، وأن الحكومة العراقية تدعم أي مبادرة من جانبها لمعالجة انهيار الوضع الإنساني، كما أنها تدعو الأطراف السورية كافة للحوار وإيجاد صيغ تفاهم مشتركة لتلافي تبعات الأزمة في سورية.

ويشكل العراقيون ما يزيد على نصف التعداد الحالي لسكان المخيم الذي يقترب من ٥٠ ألفاً، ويبلغ تعداد العراقيين نحو ٢٧ ألفاً، على حين يوجد في المخيم جناح مخصص للأجانب خفض عدده ليقف عند ٥٥٠٠ شخص من جنسيات أجنبية عدة، وذلك بعد أن تم نقل نصف سكان هذا الجناح إلى مخيم «تل أسود»، الواقع جنوبي مدينة المالكية بريف.

وتحتجز «قسد» في خيماتها شمال شرق البلاد التي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد عليها إرهابهم، بعد ما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وكالات

بعد منح سورية الأمم المتحدة إذناً باستخدام المعبر

دخول أول قافلة مساعدات أممية عبر «باب الهوى» إلى شمال غرب سورية منذ تموز الماضي

دخلت أول قافلة مساعدات أممية أمس إلى شمال غرب سورية عبر معبر «باب الهوى» الحدودي مع تركيا الذي يسيطر عليه تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، بعد منح الحكومة السورية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تموز الماضي إذناً باستخدام المعبر لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في تلك المنطقة وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل معها ولمدة ستة أشهر.

ونقلت وكالة «أ ف ب» عن مدير مكتب «العلاقات الإعلامية» في معبر «باب الهوى» المدعو مازن علوش قوله: «وصلت قافلة جديدة من الأمم المتحدة، هي الأولى لها التي تدخل عبر معبر باب الهوى»، منذ ١١ تموز الماضي.

وذكرت أن القافلة التي تحمل لافتات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي تتألف من ١٧ شاحنة محملة بمواد إغاثية وأدوية.

ومنحت سورية في تموز الماضي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من المدنيين في شمال غرب سورية، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل معها ولمدة ستة أشهر، بعد إخفاق مجلس الأمن خلال جلسة له بتمديد مفاعيل قراره رقم ٢٦٧٢ حول إيصال المساعدات، من دون موافقة الحكومة السورية، حيث عرقل الغرب اعتماد مشروع قرار روسي يمثل محاولة صادقة لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته للارتقاء بالوضع الإنساني في سورية بشكل حقيقي وفعال، في حين استخدمت روسيا حق النقض «الفيتو» ضد مشروع قرار غربي ينتهك سيادة سورية بحجة إيصال المساعدات عبر الحدود.

كما منحت سورية في أيار الماضي الأمم المتحدة ووكالاتها إذناً باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين مع تركيا، لإيصال المساعدات لمدة ثلاثة أشهر انتهت في الـ١٣ من آب الماضي.

وذكر موقع «عنب بلدي» المعارض الأسبوع الماضي أن الأمم المتحدة اتفقت مع ما يسمى مكتب «تنسيق العمل الإنساني– HAC» في إدلب، على صيغة منح خلالها الأخير «تفويضاً» للمنظمات الأممية بإعادة استئناف دخول المساعدات الإنسانية عبر «باب الهوى».

لكن مصادر خاصة كشفت الأحد الماضي، حسب موقع «تلفزيون سورية» المعارض، أن مكتب «HAC» يتبع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي.

وذكرت المصادر أن المكتب هو «إطار سياسي» يتبع لما يسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«النصرة» في إدلب، وقد تم تأسيسه بهدف «ربط الدول المانحة بمناطق شمال غرب سورية» التي يسيطر عليها.

وكالات

متظاهرون أغلقوا مقر «الائتلاف» الإخواني المعارض في إعزاز

«النصرة» تواصل حملة الاعتقالات داخل صفوفه بتهمة التخابر لمصلحة «التحالف الدولي»

متظاهرون ما يسمى «الائتلاف» الإخواني المعارض في مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي يطردون رئيس «الائتلاف» من المدينة (عن الانترنت)

بينما أغلق متظاهرون مقر ما يسمى «الائتلاف» الإخواني المعارض في مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي، بعد وقفة احتجاجية رفضاً لسياسة «الإجبار والإكراه» لانتخاب رئيس «الائتلاف»، واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حملة الاعتقالات داخل صفوفه، واعتقل مسلحوه، رئيس نيابة مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، بتهمة التعامل والتخابر لمصلحة ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الإرهابي.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن «جهاز الأمن العام» التابع لـ«النصرة» اعتقل رئيس نيابة مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، في عملية أمنية نفذتها الأجهزة الأمنية التابعة «لهيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها «النصرة» واجهة له وذلك بتهمة التعامل والتخابر لمصلحة «التحالف الدولي»، حيث جرى اقتياده إلى أحد المراكز الأمنية من دون معرفة مصيره.

وأشارت المصادر إلى أن ذلك جاء بعد مضي أقل من ٢٤ ساعة على اعتقال قيادي أفغاني مع مرافقه في حي الشيخ ثلث بمدينة إدلب، بتهمة العمالة لـ«التحالف الدولي».

كما طالت عملية الاعتقال الأمني «أبو الزبير» الذي ينحدر من بلدة الشحيل بريف ديرالزور الشرقي بتهمة العمالة لـ«التحالف الدولي» أيضاً.

وبدأ تنظيم «النصرة» أول من أمس بتفكيك ما يوصف بـ«إمبراطورية أبو ماريا القحطاني» الاقتصادية (الرجل الثاني في التنظيم) الذي تمّ تجريده من صلاحياته وفرض إقامة جبرية عليه، من خلال عدة مداهمات نفذها ما يسمى «جهازه الأمني» على معامل ومستودعات ومحال صاغة في إدلب، لوضع يده على استثمارات تقدر بملايين الدولارات، تعود ملكيتها أو شراكتها لـ«القحطاني»، تزامناً مع مواصلة التنظيم حملة الاعتقالات التي تطول مسلحين ومتزعمين فيه ومنتقديه من تنظيمات إرهابية أخرى.

من جهة ثانية، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن متظاهرين أغلقوا مقر «الائتلاف» الإخواني المعارض في مدينة إعزاز المحتلة من قبل جيش الإدارة التركية وفصائلها بريف حلب الشمالي، بعد وقفة احتجاجية نظموها.

وطالب المحتجون أعضاء «الائتلاف» بتقديم استقالتهم، وعدم القبول بسياسة الإجبار، بعد انتخابات «غير نزيهة» حسب وصفهم، بتعيين هادي البحرة مؤخراً رئيساً لـ«الائتلاف».

وذكر أحد المتظاهرين أنهم يرفضون سياسة ما تسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» بـ«الإجبار والإكراه» لانتخاب وفرض هادي البحرة.

وأوضح أنهم وفي حال عدم تلبية المطالب، فالتصعيد مقبل بإغلاق مقار «الائتلاف» في المنطقة.

متظاهر آخر يلقب «أبو مالك» ذكر أن الوقفة الاحتجاجية كانت رفضاً للانتخابات في رئاسة «الائتلاف»، مستنكراً كلام رئيس «الحكومة المؤقتة» عبد الرحمن مصطفى، بفرض هادي البحرة بالقوة.

وفي الـ ١٢ من أيلول الحالي، وعلى الرغم من الخلافات الكبيرة التي عصفت في صفوفه بسبب فرضه، عينت الإدارة التركية الرئيس المشترك لـ«لجنة مناقشة تعديل الدستور» هادي البحرة رئيساً لـ«الائتلاف» المعارض الذي يهيمن عليه الإخوان المسلمين ويتخذ من تركيا مقراً له.

وتشير الوقائع والمعطيات إلى أن للإدارة التركية القول الفصل في اختيار رئيس «الائتلاف» الذي تشكل في قطر عام ٢٠١٢، وهو ما يجعل من الانتخابات التي تجري على منصب الرئيس ونائبيه «شكلية».

وكالات

الميليشيات داهمت عدة آبار نفطية واعتقلت عدداً من حراسها

مقاتلو العشائر يواصلون استهداف مواقع «قسد» في ريف دير الزور

واصل مقاتلو العشائر العربية مهاجمة مواقع ونقاط ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي، وذلك في عدة مناطق بريف دير الزور.

ونقلت مصادر إعلامية داعمة للتنظيمات الإرهابية والمعارضات عن مصادر محلية أن مسلحين من العشائر العربية هاجموا موقعاً لـ«قسد» في محطة المياه ببلدة الحوايج في ريف دير الزور الشرقي.

وتحدثت المصادر عن أن الهجوم تلاه اشتباكات وأصوات انفجارات، فيما لم تعرف الخسائر الناجمة عنه.

وجاءت الهجمات بعيد إعلان «قسد» الإفراج عن أشخاص اعتقلتهم سابقاً خلال حملات دهم وتفتيش في ريف دير الزور على خلفية الاشتباكات مع مقاتلي العشائر العربية بقيادة شيخ قبيلة العكيدات إبراهيم الهفل.

وأوضحت المصادر المحلية، أن مقاتلين من العشائر استهدفوا بقذيفة نقطة عسكرية لـ«قسد»، بالقرب من ضفة نهر الفرات في بلدة الصبحة، شرقي دير الزور.

وتحدثت المصادر أيضاً عن إصابة مسلحين اثنين من «قسد» يتحدران من العشائر العربية بهجوم من مجهولين على حاجز للميليشيات في قرية تيماء بناحية تل حميس في ريف الحسكة، شمال شرقي البلاد.

من جانبه ذكر المركز الإعلامي لـ«قسد» في بيان أن الميليشيات أخلت سبيل عدد من المتورطين فيما سمته «حوادث التخريب والاعتداء» في دير الزور نهاية الشهر الماضي «ممن لم تتلطخ أياديهم بدماء المقاتلين والأهالي»، على حد تعبيره.

من جهة ثانية ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن «وحدات أمنية» تابعة لـ«قسد» داهمت آبار الصيجان والحريجي والأزرق والسياد النفطية في ريفي دير الزور الشرقي والشمالي، واعتقلت أشخاصاً يعملون في حراسة الآبار لأسباب مجهولة.

وفي الـ ٩ من نيسان الفائت قامت وحدات تابعة لـ«قسد» وبمساندة من قوات ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش الإرهابي، بتنفيذ حملة دهم في بئر«أبو حية» في حقل الصيجان النفطي شمال شرق دير الزور، واعتقلت ٣ أشخاص من حراس الحقل من أبناء بلدة أبو النيتل، وذلك بعد مطالبة مجهولين يرجح أنهم من تنظيم داعش بـ«الزكاة السلطانية» من أصحاب سيارات نقل النفط والمتعهدين بمبالغ تتراوح بين ٣ إلى ١٠ آلاف دولار أميركي.

وكالات

انطلاق عملية التسوية في دير قانون بريف دمشق

أبو سعدى: تفسح المجال لأبناء الوطن كي يصبحوا من بين الفاعلين

انطلقت أمس عملية التسوية القانونية في قرية دير قانون بريف دمشق وذلك ضمن خيمة وطن، تنفيذاً لمرسوم العفو رقم ٧ لعام ٢٠٢٢، حيث تشمل عملية التسوية جميع الجرائم المرتكبة من السوريين قبل تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٢ عدا التي أفضت إلى موت إنسان.

واستحضر محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى خلال كلمة له مقولة الرئيس بشار الأسد حين قال: «إن السوريين ينتصرون مع بعض ولا ينتصرون على بعض»، وبالتالي فإن ما نشهده اليوم هو تكريسا لتلك المقولة من خلال سلسلة المراسيم التي أصدرها سيادته والتي تتضمن عفواً وصفحاً لأبناء الوطن كي يلتحقوا بركب الحياة ويصبحوا من بين الفاعلين في وطنهم وبين أهلهم، وفق ما ذكر المكتب الإعلامي لمحافظة ريف دمشق.

وأكد أبو سعدى أن دماء الشهداء لم تذهب هدراً، فلولا دماء الشهداء الطاهرة والزكية لما كانت هناك سورية ولما كنا نحن هنا ولذلك في كل مناسبة لا بد لنا من توجيه تحية الاحترام والتقدير لأرواح الشهداء الطاهرة التي صنعت انتصاراً كبيراً للوطن، كما لابد من توجيه التحية لجيشنا الباسل الذي حمى سورية.

وأشار إلى أن بلادنا تعيش اليوم ظروفاً صعبة نتيجة الحرب الاقتصادية الإرهابية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية التي تسرق القمح والنفط والغاز من سورية وهي التي تخلق الفتن كي تنال من هذا الشعب ومن هذا الوطن الذي كانت دائماً رسالته رسالة حضارة ومحبة وسلام.

وأكد أبو سعدى أنه في النهاية لا يصح إلا الصحيح، وسورية ستحقق الانتصار الكامل بقيادة سيد الوطن الرئيس الأسد.

وفي السياق عبرت العديد من الكلمات التي ألقيت خلال الاحتفالية عن أهمية مراسيم العفو التي أصدرها الرئيس الأسد وأكدت على دور عمليات التسوية في استعادة الشباب لدورهم الفاعل في بناء وطنهم.

وسادت الأجواء حالة من الارتياح الشعبي نتيجة انطلاق عملية التسوية، حيث أكد الحاضرون ضمن خيمة وطن أن هذه التسوية هي خطوة إنسانية حضارية للعودة إلى حضن الوطن حيث تساهم التسويات المتواصلة في ربوع الوطن في لمّ الشمل والعودة إلى الحياة الطبيعية.

وانطلقت عملية التسوية بحضور أمين فرع حزب البعث رضوان مصطفى وقائد الشرطة اللواء نزار حسن وممثلين عن القيادات العسكرية والأمنية والرسمية وأعضاء مجلس الشعب وفعاليات دينية وأهلية وحشد من المواطنين.

وكالات

محافظ طرطوس يؤكد لمديرة مكتب برنامج الغذاء العالمي في الساحل ضرورة توسيع دائرة الدعم

الوطن

أكد محافظ طرطوس فراس أحمد الحامد خلال استقباله أمس مديرة مكتب برنامج الغذاء العالمي (WFP) في المنطقة الساحلية مارينا روميتي والوفد المرافق، ضرورة توسيع البرنامج دائرة الدعم تخفيفاً لمعاناة المواطنين.

وذكر المكتب الإعلامي للمحافظة أنه جرى خلال اللقاء استعراض آلية عمل البرنامج والمشروعات التي ينفذها في المحافظة.

وتحدث المحافظ عن واقع الاحتياج في المحافظة، في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، التي أثّرت في الوضع الاقتصادي والخدمي والمعيشي للمواطنين، الأمر الذي حالَ دون تنفيذ مشروعات جديدة وإجراء الصيانات على المشروعات القائمة، ما يجعل الحاجة ملحّة إلى توسيع دائرة الدعم تخفيفاً لمعاناة المواطنين.

وأشار إلى المنعكس التنموي لمشروع خزان المياه التجميعي الذي ينفذه البرنامج في قرية «الدي» بريف القدموس، مؤكداً استعداد المحافظة لتقديم ما يلزم لتنفيذ خطط ومشروعات برنامج الغذاء العالمي في محافظة طرطوس.

بدورها قدمت روميتي والوفد المرافق الشكر للمحافظ على التعاون والدعم المقدّم لإنجاح عمل البرنامج في المحافظة.

أكدت عمق العلاقات بين البلدين

مباحثات سورية كوبية لتعزيز التعاون الثنائي

وزير المالية كنان ياغي خلال لقائه نائب رئيس الوزراء الكوبي ريكاردو كابريساس في هافانا (سانا)

أجرى وزير المالية كنان ياغي محادثات مع نائب رئيس الوزراء الكوبي ريكاردو كابريساس وعدد من الوزراء إضافة إلى نائبي وزيري الخارجية والصناعة الكوبيين أكدت بمجملها عمق العلاقات بين سورية وكوبا وتم خلالها بحث سبل تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين.

وذكرت وكالة «سانا» أن ياغي بحث مع كابريساس خلال اجتماع بين الجانبين على هامش قمة هافانا لمجموعة الـ٧٧ والصين سبل تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والزراعية.

وأكد الجانبان أهمية الاستفادة من العلاقات السورية الكوبية التاريخية الراسخة، بما يسهم في الارتقاء بمستوى التعاون في جميع المجالات.

كما أجرى ياغي والوفد المرافق له الذي يضم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي سلطي الخليل، وسفير سورية لدى هافانا غسان عبيد لقاءات مع عدد من الوزراء الكوبيين، ومن بينهم وزير الدفاع ووزير الصناعة ووزيرة الاتصالات ونائب وزير الصناعة ونائب وزير الخارجية.

وتم خلال هذه اللقاءات التأكيد على عمق العلاقات السورية الكوبية، وإظهار الدعم المتبادل وتأكيد الاستعداد التام من الطرفين لمتابعة العمل على توثيق وتعزيز التعاون الثنائي، ومتابعة تحديث الاتفاقيات الثنائية من خلال السفارة السورية في كوبا والسفارة الكوبية في دمشق.

وكالات

أجرى سلسلة لقاءات مع وزراء خارجية عرب على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة

بيدرسون: الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية كارثة فعلية أصابت السوريين جراء الحرب

المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون خلال لقائه وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان بن عبد الله (عن الانترنت)

وصف المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية بـ«الكارثة الفعلية» التي أصابت السوريين جراء الحرب.

وأوضح بيدرسون أن ٩ من بين كل ١٠ سوريين يعيشون تحت خط الفقر، قائلاً: «إنه لا حل من دون مناقشة المشكلة السياسية للنزاع السوري»، وفق ما ذكرت قناة «الجزيرة» الداعمة للتنظيمات الإرهابية والمعارضات المملوكة لمشيخة قطر.

وتابع القول: «لا بد أن نكون أمناء بأنه على مدى ١٢ عاماً من الحرب والنزاع، لم يحالفنا النجاح في معالجة القضايا السياسية»، لافتاً إلى أنه «حتى يتسنى إحراز تقدم نحتاج إلى تعاون القوى الكبرى».

بيدرسون بحث خلال لقائه وزير خارجية المملكة العربية السعودية فيصل بن فرحان بن عبد الله يوم الأحد الماضي على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الـ٧٨ مستجدات الحل السياسي للأزمة السورية، وجهود المملكة والأمم المتحدة في هذا الشأن، ومنها مخرجات القمة العربية في جدة، وفق ما ذكرت وكالة «واس» السعودية.

وأكد ابن فرحان حرص السعودية على بذل جميع الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية يحافظ على وحدة سورية وأمنها واستقرارها وانتمائها العربي، ويحقق الخير والنماء لشعبها الشقيق.

وفي السياق ذاته قدّم بيدرسون خلال لقائه وزير خارجية العراق فؤاد حسين الأحد الماضي إحاطة بشأن زيارته الأخيرة إلى دمشق وملاحظاته حول تدهور الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية للشعب السوري والارتفاع غير المسبوق بمستوى التضخم وشح الوقود، وفق ما ذكرت وكالة «واع» العراقية.

وذكرت الوكالة أنه جرت خلال اللقاء على هامش الأسبوع رفيع المستوى لاجتماعات الدورة الـ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة، مناقشة جهود بيدرسون ومساعيه لإيجاد حل للأزمة السورية منذ توليه منصبه في تشرين الأول ٢٠١٨.

وأكد حسين على موقف العراق الداعي إلى ضرورة إيجاد حل نهائي للأزمة السورية وفقاً للقرارات الدولية ذات العلاقة، مشدداً على أن العراق مدرك تماماً حقيقة الوضع الإنساني والاقتصادي الصعب في سورية، وأن الحكومة العراقية تدعم أي مبادرة من جانبها لمعالجة انهيار الوضع الإنساني، كما أنها تدعو الأطراف السورية كافة للحوار وإيجاد صيغ تفاهم مشتركة لتلافي تبعات الأزمة في سورية.

وفي العاشر من الشهر الجاري بحث وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد خلال زيارة بيدرسون لدمشق والوفد المرافق له آخر التطورات المتعلقة بمهمته.

وقدم بيدرسون عرضاً حول نتائج الزيارات واللقاءات التي أجراها خلال الفترة الماضية، والجهود التي يقوم بها في إطار الولاية المنوطة به.

وأوضح المقداد التحديات الأساسية التي تواجهها سورية والمتمثلة بالآثار الكارثية التي خلّفها الإرهاب، والإجراءات القسرية أحادية الجانب اللاشرعية على الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية وعلى حياة السوريين، وخاصة بعد الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في السادس من شباط الماضي، وكذلك استمرار الوجود الأميركي والتركي غير الشرعي على الأراضي السورية، ومواصلة نهب القوات الأميركية لثروات ومقدرات الشعب السوري في انتهاك فاضح للسيادة السورية ووحدة وسلامة أراضيها وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي تصريح صحفي أعقب مباحثاته مع المقداد لفت بيدرسون إلى أن الفترة الأخيرة شهدت قدراً لا بأس به من التطور، معتبراً أن كل هذا خلق الكثير من التوقعات والأمل، وقال: «شهدنا بداية التقارب المحتمل بين تركيا ودمشق وشهدنا أيضاً الكثير من اللقاءات بينهما، ورأيت الكثير من اللقاءات بين الحكومة في دمشق والعرب، وأعتقد أن كل هذا قد خلق الكثير من التوقعات والأمل بأن الواقع في سورية وبالنسبة للنازحين داخلها وخارجها قد يتحسن ببطء».

وتابع: «لسوء الحظ، فإن ما نشهده هو العكس تماماً، حيث أصبح الوضع داخل سورية أسوأ مما كان عليه اقتصادياً خلال ذروة الصراع، لذلك أعتقد أننا بحاجة إلى الاعتراف أنه من دون معالجة العواقب السياسية للصراع فإن الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية ستستمر أيضاً».

وكالات

اشتباكات بالأسلحة المتوسطة والهاون بين فصائل أنقرة و«قسد» في الشيخ عيسى

الجيش يستهدف «النصرة» في جبل الزاوية وسهل الغاب وريف حلب

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

كَثَّفَ الجيش العربي السوري أمس من استهدافه لمواقع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي رداً على مواصلة التنظيم اعتداءاته وخروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، في حين أردت وحدات من الجيش العديد من الدواعش قتلى في بادية دير الزور الغربية، على حين تجددت الاشتباكات بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة بين ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» في ريف حلب الشمالي.

وفي التفاصيل، استهدف الجيش العربي السوري صباح أمس بمدفعيته الثقيلة مواقع لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه في سهل الغاب وريف إدلب الجنوبي. وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة وجهت ضربات من مدفعيتها الثقيلة على مواقع للإرهابيين في المشيك والزيارة والعنكاوي في سهل الغاب الشمالي الغربي، في حين استهدفت الوحدات العاملة بريف إدلب بقصف مدفعي وصاروخي مواقع لـ«النصرة» في الفطيرة وكفر عويد وسفوهن وكنصفرة في جبل الزاوية.

وأوضح المصدر أن الجيش استهدف تحركات «مؤللة» للإرهابيين في محيط كنصفرة بكثافة نارية، ما أدى لتدمير عدة عربات بمن فيها من إرهابيين. وذكر أن استهداف الجيش للإرهابيين جاء رداً على اعتداءات مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة» على نقاط عسكرية في ريف إدلب الجنوبي.

بدورها ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن وحدات من الجيش العربي السوري استهدفت بقصف مدفعي مواقع لإرهابيي «النصرة» على محاور بريف حلب الغربي من دون أن تحددها.

وفي البادية الشرقية بيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش أردى العديد من الدواعش في بادية دير الزور الغربية. وأوضح أن العمليات البرية في تمشيط قطاعات البادية الشرقية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي مستمرة بوتيرة عالية.

في الغضون اندلعت اشتباكات متقطعة بالأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة وقذائف الهاون أمس بين ما يسمى «الجيش الوطني» الموالي لقوات الاحتلال التركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» على محاور حربل والشعالة في الشيخ عيسى بريف حلب الشمالي دون ورود معلومات عن حجم الأضرار، وذلك حسب المصادر الإعلامية المعارضة.

من جهة ثانية أصيب ثلاثة أشخاص بينهم امرأة، أمس الثلاثاء برصاص مسلحين تابعين لـ «الجيش الوطني» خلال اقتتال بين مجموعتين مسلحتين في قرية تل حلف بريف رأس العين المحتلة شمال الحسكة.

ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد» عن مصدر أن ٣ أشخاص أصيبوا بجروح متفاوتة جراء اشتباك اندلع بين مجموعتين إحداهما تتبع لـ«السلطان مراد» والأخرى لفصيل «الحمزات»، على أطراف قرية تل حلف، وذلك إثر خلاف على حصة مالية لعملية تهريب أشخاص نحو تركيا.

والأسبوع الفائت أصيب ٤ أشخاص برصاص ما يسمى فصيل «أحرار الشرقية» أثناء عملية دهم واعتقالات شهدتها قرية حمام التركمان جنوب مدينة تل أبيض المحتلة شمال الرقة.

في الأثناء أعلنت المخابرات التركية أمس القضاء على قيادية في ما تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» في منطقة منبج شمال شرق حلب.

وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن المخابرات التركية تمكنت من «تحييد» القيادية أومان درويش في «وحدات حماية الشعب» الكردية وحراسها في عملية نفذتها (المخابرات التركية) في منطقة منبج.

قولاً واحداً

منذر عيد

خُطاً واحدة على طريق دمشق- أنقرة

شكلت تصريحات الدبلوماسية الإيرانية خلال اليومين الماضيين، بما يخصّ التقارب السوري– التركي، حدثاً لجهة كشف طهران عن اقتراح تقدمت به يحقق مطالب وتخوف الطرفين السوري والتركي، من خلال انسحاب قوات الاحتلال التركي أولاً، وهو ما يحقق الرؤية السورية للبدء بالتقارب، ومن ثم انتشار قوات الجيش العربي السوري على الحدود لدرء أي خطر على أمن تركيا وهو ما يبدد حججها في البقاء وينهي تخوفها من فكرة الانسحاب.

لكن هل مجرد قيام طهران بطرح المبادرة كفيل بأن تدخل حيز التنفيذ، وعلى أي أساس اعتمدت على قيامها بذلك، وخاصة أن القراءات تؤكد أن ملف التقارب السوري– التركي بات في النسق الثاني من اهتمامات رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان، بخلاف اندفاعه بخصوص ذلك قبيل الانتخابات الرئاسية.

إعلان وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن بلاده قدمت اقتراحاً خلال اجتماعات مشتركة بأن «تتعهد أنقرة بإخراج قواتها من سورية مقابل تعهد دمشق بمنع أي تعرض للأراضي التركية»، وأن الاقتراح المقدم للبلدين يتضمن أن تكون روسيا وإيران ضامنتين للاتفاق، وأن تضع سورية قواتها على الحدود مع تركيا، يؤكد سعي طهران الجدي لإعادة إحياء هذا المسار، ولتأكيد حضورها في ملف لعبت روسيا فيه دوراً رئيساً ولمدة طويلة، حيث يؤكد خبراء وتقارير إعلامية أن الخطوة الإيرانية تلك تهدف إلى دخول طهران بشكل مباشر في رعاية مسار الحوار التركي السوري مثل روسيا، حيث تخشى أن يؤدي التفاهم والشراكة بين روسيا وتركيا إلى تهميش دورها في سورية، وهي ترى الفرصة سانحة لتشغل الفراغ الذي يتركه انشغال روسيا في حربها مع أوكرانيا.

في حقيقة الأمر ليس الوضع كما يود البعض تصويره على أنه منافسة إيرانية– روسية في الساحة السورية، بقدر ما هي عملية تكامل للأدوار، وتتمة للخطا ذاتها، وخاصة أن موسكو وطهران حليفان رئيسان لدمشق ولهما حضورهما المميز والاستثنائي في السياسة السورية، ومن المؤكد أن الهدف الرئيس للجميع هو الوصول إلى حل للوضع في سورية يخرج المنطقة بشكل عام من حالة التوتر أو جنوحها إلى حرب واسعة، إذا ما أخطأ أعداء دمشق في تقدير الأمور وذهبوا إلى منطقة اللاعودة، ما داموا يتبعون سياسة الرقص على حافة الهاوية، ويمارسون سياسة الضغط الاقتصادي الخانق على الشعب السوري.

تكامل الدورين الإيراني والروسي في ملف التقارب السوري – التركي تؤكده الوقائع، وإن اختلفا في بعض التفاصيل، ففي الأول من الشهر الحالي كشف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده اقترحت على تركيا «العودة إلى اتفاقية أضنة لمكافحة الإرهابيين» في شمالي سورية من قبل أنقرة، ولكن بالاتفاق مع الحكومة السورية، ونقلت وكالة «تاس» عن لافروف قوله إنه «في اتصالات غير رسمية، اقترحنا العودة إلى فلسفة العام ١٩٩٨، عندما تم التوقيع على اتفاقية أضنة، التي تسمح بدخول القوات التركية لمكافحة الإرهاب إلى عمق معين داخل الأراضي السورية، بهدف وقف التهديدات الإرهابية»، اقتراح وزير خارجية روسيا لم يكن الأول من نوعه في هذا الخصوص وهو من أعلن في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره المغربي ناصر بوريطة في الرباط، في كانون الثاني ٢٠١٩ أن بلاده تعتبر اتفاق أضنة المبرم بين تركيا وسورية عام ١٩٩٨ لا يزال سارياً.

من الواضح أن مساعي إيران لحدوث تقارب سوري– تركي يشكل خطوة مساعدة في السياسة الروسية والتي سعت منذ كانون الأول ٢٠٢٢، إلى إعادة تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة، وتحقيق لقاء بين الرئيس بشار الأسد ونظيره التركي رجب طيب أردوغان، ورعايتها سلسلة اجتماعات بدأت بلقاءات أجهزة الاستخبارات والدفاع بين البلدين، ومن ثم اجتمع نواب وزراء الخارجية، تلاها اجتماع وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا في ١٠ أيار الماضي.

في السياسة ثمة محاولات دائمة لاقتناص الفرص المتاحة، وعليه فإن الطرح الإيراني يأتي مع إتمام طهران صفقة تبادل سجناء مع الولايات المتحدة واستعادتها ٦ مليارات دولار من أموالها المحتجزة في كوريا الجنوبية، وكما يرى البعض أن قيام إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بالإقدام على تلك الصفقة بهدف تحقيق غايات أخرى خاصة في الملف النووي الإيراني، وثني طهران عن إمداد موسكو بالسلاح، فإنه بالمقابل ربما وجدت إيران في ذلك إمكانية لقيامها بدور فاعل على الجبهة السورية– التركية، وأقله ضمان عدم ممارسة واشنطن ضغوطاً على أنقرة لرفض التقارب، وقد يرى البعض في المقاربة ضرباً من المستحيل، وهذا قد يصح في العلاقات الاجتماعية والعاطفية، إلا أن عالم السياسة والمصالح الخاصة يتقبل كل فكرة وطرح، ومن رحمه تلد المتناقضات.

وإذا كان البعض ينسى سياسة المصالح الأميركية وتناقضاتها، فالتاريخ يسجل أن واشنطن انسحبت من فيتنام عام ١٩٧٣، لتسيطر قوات الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام «الفيت كونغ» على مدينة سايغون عام ١٩٧٥، ثم عاودت الكرّة مع اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لتترك الشاه يتسول لجوءاً سياسياً، وكذلك انسحبت من أفغانستان تاركة الكل إلى مصيره.

ميقاتي: على أوروبا تقديم المساعدة في معالجة أزمة النازحين مع الحكومة السورية

الأردن يشدد على أهمية التركيز على عمل إستراتيجي جماعي لمعالجة محنة اللاجئين

مخيم للاجئين السوريين في بلدة بر الياس في وادي البقاع اللبنانية (عن الانترنت – أرشيف)

طالب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني نجيب ميقاتي المجتمع الدولي بضرورة الدعم العاجل لتسوية أزمة النازحين السوريين، ودعا أوروبا إلى ضرورة تقديم المساعدة في معالجة هذه الأزمة مع الحكومة السورية، على حين أعرب الأمين العام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، عن تقديره لـ«سخاء لبنان في استضافة النّازحين السوريّين»، وأوضح أنّه سيعمل مع الدّول المانحة، على زيادة الدعم للأسر الأكثر فقراً في لبنان وحلّ أزمة النّازحين.

قال ميقاتي في تصريح لصحيفة «لو فيغارو» الفرنسية نقله «موقع لبنان ٢٤» أمس: «سأطلب من المجتمع الدولي أن يدعمنا في مواجهة أزمة النزوح، فلبنان يستضيف أكثر من مليون نازح سوري، ويصل مئات النازحين الإضافيين إلى لبنان كل يوم مما يتسبب بالإخلال بالتوازن الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي للبنان».

وأضاف ميقاتي: إن النازحين يقولون إنهم يأتون إلى لبنان للعبور إلى أوروبا، «لذا يجب على أوروبا أن تساعدنا في معالجة هذه القضية مع الحكومة السورية».

واعتبر أن استقبال النازحين في لبنان، الذي تقوم به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ينطوي على عيب يتمثل في أنه يشكل حافزاً مالياً قوياً للنزوح غير الشرعي، من دون معالجة المشكلة من مصدرها، وبالتالي أضاف ميقاتي إنه ينبغي على المفوضية أن تتفاوض مباشرة مع السلطات السورية.

ورأى ميقاتي أن الأوروبيين لديهم مصلحة كبيرة في مساعدة بلاده في معالجة هذه المشكلة، نظراً للزيادة الحادة في معدلات الاتجار بالبشر إلى قبرص وغيرها من الوجهات، وقال: إن «التهديد المتمثل في حدوث غزو جديد للمهاجرين في أوروبا أمر حقيقي، وهو ينطوي أيضاً على خطورة أمنية».

موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني من جهته نقل عن ميقاتي خلال تصريحه للصحيفة تأكيده أن الوضع في لبنان ليس بالمريح، حيث يعيش مليونا شخص حالة من الفقر المدقع، نصفهم لبنانيون والنصف الآخر سوريون، مطالباً المجتمع الدولي بضرورة الدعم العاجل لتسوية أزمة النازحين السوريين التي تشكل خطراً على توازن لبنان الاقتصادي والاجتماعي.

وكشف ميقاتي أنه سيطلب من المجتمع الدولي مساعدة لبنان في مجالات عدة، كما سيطلب من القوى العالمية استخدام نفوذها لإقناع مختلف التيارات اللبنانية على انتخاب رئيس للبلاد يحظى بقبول جميع الفرقاء من أجل طي صفحة الفراغ الرئاسي.

وفي وقت سابق من يوم أمس، جدّد ميقاتي، خلال اجتماعه مع غوتيريس، في مقرّ الأمانة العامّة للمنظّمة في نيويورك، تأكيد «التزام لبنان بالقرارات الدّوليّة»، داعياً الأمم المتحدة إلى دعم لبنان لوقف الانتهاكات الإسرائيليّة لسيادته، وذلك بحسب بيان أصدرته رئاسة مجلس الوزراء اللبنانية ونقله موقع «النشرة».

وأعرب ميقاتي عن «قلق بلاده من ارتفاع أعداد النازحين السوريين، ومن عدم قدرته على تحمّل المزيد، خصوصاً في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة والماليّة الحادّة الّتي يعاني منها».

من جهته، جدّد غوتيريس، تأكيد «التزام الأمم المتحدة المستمرّ بدعم الشعب اللبناني»، معرباً عن تقديره لـ«سخاء لبنان في استضافة النّازحين السّوريّين»، وأعلن «أنّه سيعمل مع الدّول المانحة، على زيادة الدّعم للأسر الأكثر فقراً في لبنان وحلّ أزمة هؤلاء النّازحين».

بموازاة ذلك، التقت الملكة رانيا العبدالله عقيلة الملك الأردني عبد الله الثاني المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي في مكاتب المفوضية في نيويورك الإثنين، وذلك حسبما ذكر موقع قناة «المملكة» الإلكتروني الأردني أمس.

وخلال اللقاء، ناقشت الملكة رانيا وغراندي أزمة اللاجئين السوريين المستمرة، التي أصبحت مؤخراً تعاني نقصاً حاداً في التمويل، وقالت: «لا تزال أزمة اللاجئين السوريين تمثل أزمة كبيرة بالنسبة للأردن، مشددة على أهمية توحيد الجهود والتركيز على عمل إستراتيجي جماعي لمعالجة محنة اللاجئين».

وأثارت الملكة رانيا موضوع التعصب المتزايد تجاه اللاجئين في ظل الأزمات المتعددة حول العالم، وقالت: «أصبحت المشاعر تجاه اللاجئين والمهاجرين مستقطبة ومسيسة، وتثير الكثير من المشاعر لدى جميع الأطراف»، مضيفة: إن هذا الاستقطاب في المواقف قد يشكل عقبة لعمل المفوضية.

من جانبه أعرب غراندي عن امتنانه للأردن على الدعم الثابت والاستثنائي للاجئين من سورية والمنطقة على مر العقود، مشيراً إلى ضرورة أن يقدم العالم دعماً مستمراً وقوياً ليس للاجئين فقط، لكن أيضاً للمجتمعات وللأردنيين الذين يواصلون تحمل مسؤولية المجتمع الدولي تجاه العديد من اللاجئين.

بالمقابل، طالبت وزيرة الداخلية الألمانية، نانسي فيزر، بتغيير قانون انتخابات البرلمانات المحلية، والسماح للأجانب واللاجئين الذين يحملون تصريح إقامة دائمة، بما فيهم السوريون، بالمشاركة في عملية الاقتراع واختيار المرشحين، وذلك بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وفي الوقت الحالي، يُسمح فقط للألمان أو لمواطني الاتحاد الأوروبي بالتصويت في الانتخابات المحلية.

وكالات